دستور أخلاقيات المعلومات من وجهة نظر أخصائي المعلومات بالمكتبات الجامعية الجزائرية : دراسة ميدانية بمكتبات جامعات قسنطينة

Information Ethics Code From Information specialist Point of View in Algerian academic libraries: Field study in Constantine's academic libraries

Code de déontologie de l'information du point de vue des spécialistes de l'information dans les bibliothèques universitaires algériennes

Étude de terrain dans les bibliothèques universitaires de Constantine

مريم بولحليب[1] *

تاريخ الإرسال: 2022/06/17 **تاريخ القبول:** 2023/04/26 **تاريخ النشر:** 2024/06/01

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى تحلي المكتبيين بأخلاقيات المعلومات المنصوص عليها في دستور الفيدرالية الدولية لجمعيات المكتبات IFLA ، وذلك بتناول الموضوع من خلال منظورين الأول وصفي يهدف إلى توضيح المفاهيم والمصطلحات، والثاني تحليلي يصف ويناقش آراء عينة البحث- التي بلغ عددها 65 مبحوث موزعين على مختلف مكتبات جامعات قسنطينة- اتجاه المعضلات الأخلاقية للتعامل مع المعلومات ومدى مساهمة دستور أخلاقيات المعلومات في حل هذه المعضلات. وقد تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أن فئة معتبرة من المكتبيين بجامعات قسنطينة يؤمنون بالمبادئ الأخلاقية المنصوص عليها في دستور IFLA لأخلاقيات المعلومات، بينما يتعارض آخرون مع هذه المبادئ ليس رفضا لها ، وإنما جهلا بمفهومها وعدم إقرار بأنها من واجبات المكتبي.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات المعلومات؛ دستور أخلاقيات المعلومات؛ الفيدرالية الدولية لجمعيات المكتبات؛ المكتبات الجامعية

Abstract :

This study aimed to investigatee the extent to which librarians have the information ethics laid down in the International Federation of Library Associations (IFLA) ethics information code. By approaching the issue from two perspectives. The first is descriptive and aims to clarify concepts and terminology, The second, analytical, describes and discusses the opinions of the research sample - which numbered 65 respondents distributed among the various libraries of Constantine universities - towards the ethical dilemmas of dealing with information and the extent to which the Information Ethics Code contributes to solving these dilemmas. The questionnaire was adopted as a data collection tool. The study found that a significant group of librarians at the universities of Constantine believe in the ethical principles laid down in the IFLA Code of Information Ethics, While others conflict with these principles, not as a rejection of them, but rather ignorance of their concept and a failure to acknowledge that it is the duty of the librarian.

*المؤلف المراسل

[1]. مريم بولحليب، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2، meriem.boulahlib@univ-constantine2.dz

Keywords: Information Ethics; Information Ethics Code ; IFLA ; Academic libraries
Résumé : Cette étude visait à déterminer dans quelle mesure les bibliothécaires respectent l'éthique de l'information définie dans le code d'éthique de l'information de la Fédération internationale des associations de bibliothèques (IFLA). En abordant la question sous deux angles. Le premier est descriptif et vise à clarifier les concepts et la terminologie, Le second, analytique, décrit et discute les opinions de l'échantillon de recherche - qui comptait 65 répondants répartis entre les différentes bibliothèques des universités de Constantine - vis-à-vis des dilemmes éthiques du traitement de l'information et de la dans quelle mesure le code de déontologie de l'information contribue à résoudre ces dilemmes. Le questionnaire a été adopté comme outil de collecte de données. L'étude a révélé qu'un groupe important de bibliothécaires des universités de Constantine croient aux principes éthiques énoncés dans le Code d'éthique de l'information de l'IFLA, tandis que d'autres sont en conflit avec ces principes, non pas par rejet de ceux-ci, mais plutôt par ignorance de leur concept et un manquement à reconnaître que c'est le devoir du bibliothécaire
Mots-clés : Éthique de l'information ; Code de déontologie de l'information ; IFLA ; Bibliothèques universitaires

مقدمة

تحدث المعضلات الأخلاقية عادة عندما يقع صراع بين القيم. والاهتمام بالمسألة الأخلاقية ليس وليد العصر الحالي فالأخلاق، رغم أنها مصدر للقيم ووسيلة لتحصين المجتمع وحل لتناقضات الحياة الاجتماعية، إلا أن للقضايا الأخلاقية طبيعة معقدة. فمسألة تمييز "الصواب" عن الخطأ" مثلا، هي مسألة أخلاقية تشغل تفكير البشرية منذ قديم الزمن، فكل إنسان لابد أن يواجه في حياته اليومية معضلة أخلاقية تتطلب تمييز الخطأ عن الصواب، الأمر الذي نتج عنه جدال، واختلاف وآراء متضاربة، بين أفراد الجماعة الواحدة.

فأخلاق الفرد ليست كأخلاق الجماعة، لذلك نلاحظ تعدد استخدامات مصطلح الأخلاق بتعدد مهن ووظائف الأفراد، فنجد أخلاقيات الطب، أخلاقيات البحث العلمي، وأخلاقيات المعلومات، حيث تعبّر هذه الأخيرة عن الإطار الأخلاقي للتعامل مع المعلومات ابتداء من تحصيلها، فمعالجتها، ومن ثم تخزينها، وانتهاء عند بثها واستخدامها، وهي الوظائف التي تعنى بها المكتبات، ولذلك وجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الصراعات الأخلاقية للتعامل مع المعلومات.

وأخصائيو المعلومات كغيرهم من المهنيين أثقلهم الاستفسار والتساؤل عن مدى صواب أو خطأ ممارساتهم ومهامهم وعما إذا كانت أخلاقية أو غير أخلاقية، وهو التساؤل الذي يصعب –حتى لا نقول يستحيل– إيجاد إجابة شافية له، ومع ذلك يجتهد أخصائيو المعلومات في البحث عن أجوبة لكل الاستفسارات المتعلقة بأخلاقيات التعامل مع المعلومات نتيجة ما تعرفه هذه الأخيرة من ضخامة في كافة مجالات المعرفة الإنسانية وما يصاحبها من انتشار واسع لاستخدام

التكنولوجيا في إنتاجها جمعها، معالجتها واستخدامها، الأمر الذي نتج عنه تساؤلات عديدة فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي لهذه المعاملات، فأضحى أخصائيو المعلومات يبحثون عن كيفية تلبية احتياجات المستفيدين بطريقة أخلاقية.

ولأن المهنة المكتبية تعد نشاطا أخلاقيا أكثر منه مهنيا، اجتهدت منظمات ومؤسسات المكتبات والمعلومات في سن القواعد التي تضبط التعامل مع المعلومات، من خلال تحديد جملة من المؤشرات التي تعبر عن مجموعة من الفرضيات الأخلاقية التوجيهية للتعامل مع المعلومات في المكتبات ومؤسسات المعلومات، فنجد على سبيل المثال لا الحصر دستور الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA [2] لأخلاقيات المعلومات، الذي يعد بمثابة إرشادات لإنشاء دساتير أخلاقيات المعلومات، ناهيك عن دستور الجمعية الأمريكية لأخلاقيات المهنة المكتبية الذي يحمل قيم ومبادئ التعامل مع الصراعات الأخلاقية في المهنة المكتبية.

وقد جاءت هذه الدساتير لتحدد أخلاقيات التعامل مع المعلومات ولتكون بمثابة إرشادات يتبعها أخصائيو المعلومات في أداء مهامهم من جهة، وحجة يواجهون بها التجاوزات الأخلاقية في التعامل مع المعلومات من جهة أخرى. وعليه جاءت هذه الدراسة لتقصي واقع أخلاقيات المعلومات في المكتبات الجامعية الجزائرية، من خلال استقصاء مدى تحلي المكتبيين بأخلاقيات المعلومات المنصوص عليها في دستور الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA، مما يقتضي الإجابة عن التساؤل التالي:

- **هل يؤمن أخصائيو المعلومات بمكتبات جامعات قسنطينة بمبادئ أخلاقيات المعلومات المنصوص عليها في دستور IFLA لأخلاقيات المعلومات؟**

وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع، فالقضايا الأخلاقية عادة ما تكون مواضيع شائكة تستدعي دوما البحث والتحليل لاقتراح الحلول الممكنة. وانطلاقا من أن المهنة المكتبية هي مهنة أخلاقية بالدرجة الأولى، جاءت هذه الدراسة لمحاولة التعرف على مدى وعي المكتبيين في المكتبات الجامعية الجزائرية بالمعضلات الأخلاقية التي تواجه إتاحة المعلومات واستخدامها من جهة، واستكشاف مدى إيمانهم بالمبادئ التي ينص عليها دستور الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات لأخلاقيات المعلومات باعتبار الإتحاد المنظمة الرائدة عالميا في تمثيل أخصائي المعلومات.

[2] . الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA : International Federation of Libraries Associations هو منظمة غير حكومية وغير ربحية مستقلة ، تعتبر الرائدة في تمثيل المكتبيين وأخصائي المعلومات، تأسست في اسكتلندا عام 1927، وتهدف لتعزيز الوصول الشامل والعادل الى المعلومات من أجل التمكين الاجتماعي، التعليمي والثقافي لأخصائي المعلومات.

ولأن الفرضيات هي إحدى اللبنات القاعدية للبحث العملي، وصمام الأمان لكيانه، وإحدى العوامل الجوهرية التي تتحكم في نجاح البحث أو إخفاقه، وأبسط ما يمكن أن يقال عنها أنها إجابات مؤقتة لتساؤلات الدراسة، وبهدف التوصل إلى إجابة للتساؤل المطروح سابقا، وحتى نتمكن من توجيه الدراسة إلى مسارها الصحيح، تم وضع فرضية تهدف في جوهرها إلى الكشف عن الوضعية الحقيقية لإشكالية الدراسة انطلاقا من اقتراحات مبدئية، مؤقتة، وتصورية وضعت ليتم اختبار مدى تحققها من عدمه في ميدان الدراسة، وقد تم افتراض ما يلي:

- **يؤمن أخصائيو المعلومات بمكتبات جامعات قسنطينة بمبادئ دستور الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات لأخلاقيات المعلومات**

وإضافة إلى الفرضيات، ينبغي على الباحث في العلم أن يتصور بحثه بالتفكير في الوسائل التي سيستعملها في كل مرحلة من مراحله، والمقصود هنا منهجيته، وانطلاقا من كون العلم في تطور دائم، فلا ينبغي من جهة أخرى تصور وجود منهجية مثالية أو نهائية (أنجرس، 2006) ، ويُعرّف منهج البحث العلمي بأنه أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث بهدف تنظيم أفكاره، تحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى نتائج معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة التي تحدد بدورها المنهج الأنسب لاعتماده (عليان و غنيم، 2010).

ولأن الدراسة الحالية تهدف إلى استطلاع مدى تحلي المكتبيين بمكتبات جامعات قسنطينة بأخلاقيات المعلومات المنصوص عليها في دستور IFLA فإن المنهج الأنسب هو المنهج الوصفي، ذلك لأنه يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج تساعد في فهم الواقع وتطويره (عليان ر.، إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم، 2002)، فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى وصف الحاضر لتوجيه المستقبل، إذ يوفر ببياناته وحقائقه واستنتاجاته الواقعية بداية راشدة لتحولات ضرورية نحو مستقبل أفضل (عليان و المومني، 2006).

ولا يخفى على الباحث أن الدراسات السابقة تشكل دعما علميا لإشكالية الدراسة، ودليلا ماديا على أصالتها، فالهدف منها لا يقتصر على بيانها والتعريف بها، وإنما يتعداه إلى بيان موقع الدراسة الحالية وعلاقتها بالدراسات السابقة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من توضيح القيمة العلمية للدراسة بين مثيلاتها، وعليه ارتأينا إلى محاولة عرض بعض الدراسات التي تناولت أخلاقيات المعلومات من وجهة نظر أخصائي المعلومات فيما يلي:

الدراسة الأولى: بعنوان " القواعد الأخلاقية المعاصرة في مجال المعلومات والمكتبات ومدى توفرها في المكتبات الجامعية العراقية: مدينة بغداد أنموذجا" لمؤلفتها "خلود علي عربي العزاوي"، والتي هدفت إلى معرفة القواعد الأخلاقية في عصر

المعلومات وخصوصا في مجال المكتبات ومطابقة هذه القواعد للواقع الفعلي لمكتبات الجامعات العراقية، ومحاولة التعرف على الاختلافات في مسألة أخلاقيات المهنة. وقد استخدمت الباحثة عدة أدوات تمثلت في الاستبانة، المقابلة، والملاحظة، أين تم توزيع الاستبانة على 125 موظف من موظفي مكتبات جامعات: بغداد، والتكنولوجية، والمستنصرية. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة هو أن للقواعد الأخلاقية تأثير كبير على طبيعة الخدمات المقدمة ومدى رضا المستفيد عنها، وأن هناك تأثيرات جانبية مهمة للمؤهلات الشخصية لأخصائي المعلومات كضغوطات العمل، الخبرة، الطبيعة الشخصية وبيئة وأجواء العمل (العزاوي، 2015).

الدراسة الثانية: تحت عنوان « Beyond codes of ethics : how library and information professionals navigate ethical dilemmas in a complex and dynamic information environment » لمؤلفيها « Forbes Gibb », « Clare Thornley », « Stuart Ferguson » وقد جاءت الدراسة كتقرير عن مشروع بحث يسعى لدراسة طرق تعامل أخصائي المعلومات مع المعضلات الأخلاقية، مع الإشارة إلى تأثير التكنولوجيا الحديثة، والمصادر المساعدة على اتخاذ القرار اتجاه القضايا الأخلاقية. وقد تم استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات مع عينات من أخصائيي المعلومات في كل من بريطانيا، أيرلندا، وأستراليا، وقد تمكنت الدراسة من التحديد الدقيق للمعضلات الأخلاقية التي يواجهها المبحوثون، الذين أكدوا أن تكنولوجيا المعلومات لا تؤثر على المبادئ الأخلاقية لأخصائي المعلومات بحد ذاتها، وإنما ظروف العمل مع وجود هذه التكنولوجيا تؤثر على العوامل الواجب تقييمها، كما أكدوا على أن دساتير أخلاقيات المعلومات الحالية لا تعالج القضايا الأخلاقية للتعامل مع المعلومات في البيئة الرقمية وتقتصر فقط على مشاكل الوصول إلى المعلومات في البيئة التقليدية واحترام السرية والخصوصية. وقد توصلت الدراسة إلى أن اليقظة الأخلاقية لدى أخصائي المعلومات الممتهن أضعف من اليقظة الأخلاقية لأخصائي المعلومات العامل بالجمعيات المهنية ومن هنا اقترحت الدراسات ضرورة تعزيز قنوات التواصل بين المهنيين والجمعيات المهنية (Ferguson, Thornley, & Gibb, 2016)

1–دستور أخلاقيات المعلومات

تُعرّف الأخلاق اصطلاحا بأنها مجموعة القواعد والقيم التي تحدد كمعايير يقاس عليها سلوك جماعة معينة، فهي تعاليم مسلم بها في مجتمع ما. ويبحث علم الأخلاق في الأحكام القيمية التي تنصب على الأفعال الإنسانية من ناحية الخير أو الشر، وهو احد العلوم المعيارية التي تضع مقاييس للسلوك الإنساني (زنفور، 2016).

أما الفلسفة الأخلاقية فهي فرع من فروع الفلسفة تعنى بتعريف، تنظيم، والتوصية بمفاهيم السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ، فالسلوك الأخلاقي يضمن للفرد اختيار التصرف الصحيح تحت أي ظرف من الظروف. فالتوفيق في تحديد ما

يجب فعله وتجنب مالا يجب يمكن أن يكون من أصعب المهام في بعض الأحيان وتحت بعض الظروف، لذلك تدرس الأخلاق التبرير المنطقي للحكم في السلوكيات، ليتم تحديد السلوك الصحيح من السلوك الخاطئ، والتصرف العادل من التصرف الجائر، فهي تؤدي إلى تحديد السلوك السوي لموقف معين، وقد جاءت مواثيق ودساتير أخلاقيات المهن لتضبط السلوك وتقنن التصرفات في مواقف محددة (Hoq, 2012)

ويشير Hoq (2012) إلى أن بناء دساتير أخلاقيات المعلومات يتم بالاعتماد على المقاربات الأربعة الأشهر في التنظير المنطقي للأخلاق، والمتمثلة في:

- **النظرية المبنية على النتيجة**: Consequence-based theory و تعتمد بالدرجة الأولى على منهج المنفعة، فما يفرّق الفعل الصحيح عن الفعل الخطأ في هذه النظرية هي النتيجة الأفضل للفعل، أي إذا كانت نتيجة الفعل إيجابية فهو فعل صحيح وإذا كانت النتيجة سلبية فهو خاطئ، وهي نظرية حدسية، فعلى سبيل المثال فيما يتعلق باحترام الملكية الفكرية، إذا افترضنا أنه ليس على المكتبات حرج في عدم احترامها لحقوق المؤلف، ويمكنها استنساخ ما تشاء من النسخ وإتاحتها دون قيود، الأمر الذي من شأنه أن يوقع ضررا ماديا على المؤلف ما قد يدفع به إلى العزوف عن التأليف والنشر وهي نتيجة سلبية بحتة وعليه يمكن القول أن عدم احترام الملكية الفكرية يعارض أخلاقيات المعلومات (Hoq, 2012).
- **النظرية المبنية على الواجب**: Duty-based theory وبطبيعة الحال لا يمكن أن تحدد نتيجة الفعل وحدها ما يجب فعله و ما لا يجب، إذ يؤكد العديد من المنظرين في مجال الأخلاقيات على وجود واجبات أخلاقية على الإنسان الانصياع لها مهما كانت نتائج الأفعال. و أشهر النظريات المبنية على الواجب، المؤثرة في العالم هي نظرية الفيلسوف الألماني Kant Immanuel، حيث يؤكد في نظريته على أن الفعل الصائب هو ضرورة حتمية، فعلى سبيل المثال، يعد الكذب فعلا خاطئا، فإذا أصبح جميع الناس يكذبون، فلن يثق بعضهم ببعض ولن يصدق بعضهم بعض، وعليه يصبح الصدق ضرورة حتمية وواجبا أخلاقيا، وعليه واستنادا إلى النظرية المبنية على الواجب فإن الفعل الصائب ينبع من القيم الإنسانية.
- **النظرية المبنية على الحقوق**: Rights-based theory استنادا إلى هذه النظرية فإن الفعل الصائب هو حق من حقوق الإنسان، سواء كان هذا الحق فطريا أو ناتجا عن انخراطه في مجتمع معين.
- **النظرية المبنية على السلوك الفاضل** : Virtue-based theory حيث تشير هذه النظرية إلى أن الفعل الصائب هو الفعل الذي سيختاره الإنسان الفاضل إذا تعرّض للظروف نفسها، والإنسان الفاضل هو صاحب السلوك الفاضل المتمثل في: الشجاعة، الزهد، الصدق والكرم. (Fallis, 2007)

وتعد دساتير أخلاقيات المعلومات بمثابة إرشادات تحمل المبادئ الأخلاقية للتعامل مع المعلومات، كما تحدد ما يجب فعله وما لا يجب. فالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للمعلومات في العصر الحالي ودورها المحوري في اتخاذ القرارات، ناهيك عن مساهمتها الفعالة في تنمية المجتمعات، أدى إلى الاستخدام المفرط لها في شتى المجالات، أين صاحب هذا الاستخدام قضايا أخلاقية حول طرق ووسائل بحث، معالجة واستخدام المعلومات، وأخذت هذه القضايا تتفاقم وتتعقد كلما زاد التعامل مع المعلومات، فظهرت الحاجة جلية إلى وضع مواثيق ودساتير لأخلاقيات المعلومات بهدف حل هذه المعضلات من جهة، وضبط الطرق السوية للتعامل مع المعلومات من جهة أخرى (Hoq, 2012)

ويعد الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA السبّاق في وضع دستور لأخلاقيات المهنة المكتبية بناءا على أخلاقيات المعلومات ، باعتبار المهنة المكتبية هي المهنة الأكثر تعاملا مع المعلومات والأكثر تأثرا بالمعضلات الأخلاقية لهذا التعامل، ويعد هذا الدستور بمثابة مرجع يمكن الاعتماد عليه في بناء دساتير ومواثيق أخلاقيات المعلومات في مختلف الدول، وقد تم تحديد أخلاقيات المعلومات التي يجب على المكتبي و أخصائي المعلومات التحلي بها والمتمثلة في:

1-2 الوصول إلى المعلومات:

يعتبر حق الوصول إلى المعلومة أساس حرية الرأي والتعبير الذي تكفله كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد أصبحت المعلومات في ظل مجتمع المعرفة موردا استراتيجيا مهما، ووجب في ذات السياق ضرورة التفريق بين حق الشخص في اعتناق الآراء والمعلومات والتعبير عنها، وحقه في البحث عنها، وحقه في تلقيها (حمودو، 2004)، حيث تعد هذه الأخيرة المهمة الجوهرية للمكتبيين و أخصائيو المعلومات والمتمثلة في ضمان وصول المستفيدين إلى مختلف أنواع المعلومات التي يحتاجونها سواء تعلق الأمر بمعلومات تعليمية، تربوية تثقيفية أو ترفيهية وتحقيق الديمقراطية من خلال الرفض التام و المعارضة القطعية لكل ما من شأنه أن يحد وصول المستفيدين للمعلومات والمعرفة، ولا يمكن تجسيد ذلك إلا من خلال فرض الرقابة عبر كافة مؤسسات المعلومات.

ويجب أن يحرص أخصائيو المعلومات في ذات السياق أيضا على مجانية الخدمات، وفي حال توجب فرض رسوم على عضوية المؤسسة لابد من إعفاء فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من هذه الرسوم. وعلى أخصائيو المعلومات السعي الدائم لتطوير المجموعات والتعريف بالخدمات للمستفيدين الفعليين والمحتملين، حتى تحافظ مؤسسة المعلومات على تواجدها، إضافة إلى ضرورة استخدام كافة الطرق والوسائل التي تضمن الوصول إلى المجموعات من طرف كافة المستفيدين،

ولتحقيق ذلك وجب العمل وفق المعايير والمواصفات الدولية لمعالجة المجموعات بهدف تحقيق وضمان الإتاحة على مدى البعيد (IFLA, 2012).

1-3 المسؤولية المجتمعية :

يشهد هذا العصر اهتماما متزايدا بالمسؤولية المجتمعية، لما لها من دور ريادي في التقدم الحضاري للدول، وتعد المكتبات من المؤسسات المجتمعية التي تحقق أهدافا تنموية للمجتمعات إذا ما طبقت سياسات وبرامج تحقق خدمات ترتقي لمستوى روادها (اللصاصمة و عليان، 2021).

ومؤسسات التعليم العالي شأنها في ذلك شأن باقي المؤسسات، حيث أصبحت المسؤولية المجتمعية واحدة من وظائفها الرئيسية، وهذا يعني أن على المكتبة الجامعية أن تشارك الجامعة في مسؤولياتها الاجتماعية، وألا يقتصر دورها على توفير مصادر المعلومات وتنظيمها، وتسهيل وصول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين إليها، بل يتعداه إلى ضمان حرية التفكير والتعبير وتداول المعلومات الذي هو مطلب رئيسي للديمقراطية والثقافة المعلوماتية والصناعات الثقافية واقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة ، وواجهة الحكومة الالكترونية، والتدريب على خدماتها، وتشريعات الملكية الفكرية والحفاظ عليها، وبيئة التعليم الالكتروني، والنفاذ إلى المعلومات المجتمعية (الشوابكة، 2021).

وعليه فإن المسؤولية المجتمعية للمكتبات فرضت على أخصائي المعلومات تحقيق الإدماج والقضاء على التمييز من خلال ضمان الوصول غير المشروط للمعلومات لكافة المستفيدين على اختلاف أعمارهم، جنسياتهم، معتقداتهم الدينية، قدراتهم الجسمية، مستوياتهم العلمية والثقافية والاجتماعية، وضعيتهم السياسية، وأصولهم العرقية. كما يجب احترام الأقليات في المجتمع وضمان وصولهم إلى المعلومات باستخدام لغتهم. وعلى أخصائي المعلومات ضمان الوصول الذاتي للمعلومات من طرف المستفيدين واحترام استقلاليتهم في البحث وتشجيعهم على ذلك ،ناهيك عن ضرورة تقديم خدمات تشجع على تنمية القدرات القرائية، وتنمي الثقافة المعلوماتية لدى المستفيدين وتطور لديهم القدرة على تعريف، تحديد، تقييم، تنظيم، استخدام وإنشاء المعلومات. إضافة إلى تعزيز الجانب الأخلاقي في التعامل مع المعلومات من خلال محاربة السرقات العلمية وكل أشكال التعدي وسوء استخدام المعلومات (IFLA, 2012).

1-4 الخصوصية، السرية والشفافية:

تعد الخصوصية واحدة من القيم الجوهرية للمهنة المكتبية، والتي تختلف معاييرها باختلاف أنواع المكتبات والموردين، وعليه قامت جمعية المكتبات الأمريكية في هذا الصدد بإصدار إرشادات لكل من المكتبات والموردين للعمل جنبا إلى جنب على التأكد من أن العقود والتراخيص التي تحكم التصرف في بيانات المستفيدين من المكتبات تخضع لأخلاقيات المهنة المكتبية وسياساتها وتحترم الخصوصية والسرية (Mckinnon & Turp, 2022)، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على

الأهمية الفائقة التي يجب أن يوليها أخصائيو المعلومات اتجاه احترام الخصوصية من خلال حماية سرية البيانات الشخصية للمستفيدين وعدم إتاحتها أو استخدامها خارج المعاملات المنصوص عليها، ناهيك عن ضرورة محاربة السلوك غير السوي والفساد لدى بعضهم البعض (IFLA, 2012).

1-5 النفاد المفتوح والملكية الفكرية:

غالبا ما توصف حقوق الملكية الفكرية وحق الوصول إلى المعلومات بالأخوة الأعداء الذين يحتفظون بعلاقات وطيدة لكنها معقدة (لوراري، 2010)، ولعل حركة النفاذ المفتوح Open Access إلى المعلومات قد زادت هذه العلاقة تعقيدا، ففي الوقت الذي تنادي فيه الحركة بتكريس حق الوصول إلى المعلومات كحق من حقوق الإنسان، يقف قانون المؤلف عائقا أمام هذا النداء (بن علال و بودر، 2010) ، كما يجد أخصائي المعلومات نفسه في معضلة أخلاقية حقيقة تضعه بين سندان ضمان الوصول غير المشروط إلى المعلومات من طرف المستفيدين باستخدام مختلف طرق وأساليب الوصول، و دعم حركة النفاد المفتوح لضمان وصول عادل، سريع، مجاني وفعال للمعلومات، وبين مطرقة الواجب المهني اتجاه حماية حقوق الملكية الفكرية، أين يُعتبَر أخصائيو المعلومات شركاء للمؤلف والناشر في حماية الملكية، ومن مهامهم التعريف والتوعية بضرورة احترام الملكية الفكرية من طرف المستفيدين والعمل الدائم على حمايتها.

وبناء على ما سبق يجب على أخصائيو المعلومات اللجوء إلى التفاوض مع الناشرين لضمان الإتاحة المثلى والوصول الفعال للمستفيدين والتأكد من عدم فرض الناشرين لعراقيل غير ضرورية تمنع الإتاحة المشروعة من طرف المكتبات، ناهيك عن ضرورة التنسيق مع السلطة التشريعية في البلد لضمان عدم تضارب المصالح بين الناشرين والمكتبات، حيث يناشد أخصائيو المعلومات بضرورة تحديد الملكية الفكرية وتشجيع إتاحة ومجانية المعلومات الواقعة ضمن الحق العام (IFLA, 2012).

1-6 الحياد، النزاهة والاحترافية:

يجب على أخصائيو المعلومات أن يتخذوا مواقف حيادية وغير متحيّزة في تقديم الخدمات وتحقيق الوصول، مع العمل على تعريف، ونشر سياسيات وإجراءات الاختيار، التنظيم، الحفظ والإتاحة التي يتبعونها لضمان الشفافية، ناهيك عن ضرورة أن يفصل أخصائيو المعلومات بين مصالحهم الشخصية ومهامهم المهنية، من خلال عدم الانحياز لمعتقداتهم ومصالحهم الخاصة على حساب مسؤولياتهم المهنية، ولأن لهم الحق في حرية التعبير، لا يجوز لهم أن يستخدموا هذا الحق في التعبير عن الانحياز، فحرية التعبير لا يجب أن تؤثر على مبدأ خدمة المستفيدين.

وإضافة إلى ما سبق، يجب على أخصائيو المعلومات أن يناهضوا الفساد في المهنة بكل أشكاله، سواء فيما يتعلق بالتزويد بمختلف الوسائل والمتطلبات المادية اللازمة لأداء المهام، أو فيما يتعلق بالشراكات والمعاملات المالية، وعلى أخصائيو المعلومات السعي دوما إلى تحقيق التميز والجودة في أداء المهام، من خلال العمل على تطوير مهاراتهم وقدراتهم بهدف النهوض بالمهنة المكتبية (IFLA, 2012).

1-7 العلاقات المهنية:

يتبادل أخصائيو المعلومات الاحترام فيما بينهم، ويعارضون أي نوع من أنواع التمييز، أين يحرصون على تحقيق المساواة فيما بينهم. كما يتبادل أخصائيو المعلومات المعارف فيما بينهم ويساعدون المستجدين منهم، ويساهمون في حل المعضلات التي تواجهها المهنة من خلال البحث والنشر العلمي، **ولا** يستخدمون الوسائل والأساليب غير الأخلاقية لمناقشة بعضهم البعض.

ويؤكد Fallis على أن أخلاقيات المعلومات تتعلق بصفة مباشرة بالسؤال عمن له الحق في الوصول إلى المعلومات، وأن أهم المعضلات التي تواجه أخلاقيات المعلومات هي: الحرية الفكرية، المساواة في الوصول إلى المعلومات، خصوصية البيانات، والملكية الفكرية، مضيفا أن دساتير أخلاقيات المعلومات هي بمثابة إرشادات تحمل المبادئ الأخلاقية للتعامل مع المعلومات، كما تحدد ما يجب وما لا يجب، وتساعد في تعزيز الأخلاق لدى المهنيين لكنها غير كافية، بل يجب إدماج أخلاقيات المعلومات في التكوين المهني والأكاديمي لأخصائي المعلومات وإدراجها كمادة تدرس ضمن المناهج والمقررات التعليمة لأخصائي المعلومات (Fallis, 2007).

2. استطلاع أخلاقيات المعلومات بمكتبات جامعات قسنطينة:

تعتبر ولاية قسنطينة الولاية الوحيدة في الشرق الجزائري الذي تضم أربع جامعات: قسنطينة 1- الإخوة منتوري، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري ، جامعة قسنطينة 3- صالح بوبنيدر ، وجامعة الأمير عبد القادرة للعلوم الإسلامية، وعليه ارتأت الدراسة إلى محاولة تغطية المكتبات المركزية لجامعات قسنطينة الأربعة، ولأن كل من جامعتي قسنطينة 2 و قسنطينة 3 لا تمتلكان مكتبة مركزية مستقلة عن باقي مكتبات الكليات والمعاهد كما هو الحال بالنسبة لجامعتي قسنطينة 1 والأمير عبد القادر، نظرا لحداثة نشأة الجامعتين مقارنة بمثيلتيهما، تم اختيار عينات قصدية من مكتبات كليات ومعاهد الجامعتين نظرا للمعرفة المسبقة بوجود أخصائي معلومات بالمكتبات محل الدراسة كالآتي:

- بالنسبة لجامعة قسنطينة 2: تم انتقاء كل من : مكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مكتبة معهد المكتبات والتوثيق، مكتبة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

– بالنسبة لجامعة قسنطينية 3: تم انتقاء كل من : مكتبة كلية الهندسة المعمارية، مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية، مكتبة المدرسة العليا للأساتذة.

أما عن مجتمع البحث فقد شمل جميع أخصائي المعلومات وهم المكتبيين المتخصصين الحائزين على شهادات جامعية في تخصص علم المكتبات على اختلاف درجاتهم الوظيفية، والذين توزعوا حسب المكتبات كالآتي:

الجدول –1– يوضح توزع أفراد العينة على مكتبات جامعات قسنطينة

المكتبة	عدد أفراد العينة
المكتبة المركزية لجامعة قسنطينة 1	14
المكتبة المركزية لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	08
مكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–جامعة قسنطينة 2	10
مكتبة معهد علم المكتبات–جامعة قسنطينة 2	03
مكتبة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية و الرياضية – جامعة قسنطينة2	02
مكتبة كلية الهندسة المعمارية–جامعة قسنطينة3	06
مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية–جامعة قسنطينة3	03
مكتبة المدرسة العليا للأساتذة–جامعة قسنطينة 3	19
المجموع	**65**

المصدر: من إعداد المؤلف

كما تم اعتماد المقابلة غير المقننة كأداة مساعدة والاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، والذي تم تصميمه بناءا على سلم ليكرت الخماسي، وبلغ عدد عباراته عشر (10) عبارات تعبّر عن أخلاقيات المعلومات المنصوص عليها في دستور IFLA، أين تعكس استجابة المبحوثين اتجاه العبارات مدى تحليهم بأخلاقيات المعلومات من عدمه.

2–1 تفريغ البيانات وتحليلها:

واستنادا إلى ما سبق طرحه حول دستور أخلاقيات المعلومات ارتأينا إلى استطلاع مدى تحلي المكتبيين الحاملين لشهادات جامعية في علم المكتبات بالأخلاقيات المنصوص عليها في دستور IFLA ، وذلك لتأكيد أو تفنيد ما توصل إليه Fallis حول ضرورة تكوين المكتبيين على أخلاقيات التعامل مع المعلومات وعدم الاكتفاء بوضع دستور لأخلاقيات المعلومات. وبعد تفريغ 65 استبيان، تم استخراج درجات استجابة المبحوثين اتجاه كل عبارة كما يلي:

أ1. إن المهمة الجوهرية لأخصائيي المعلومات هي ضمان وصول المستفيدين إلى المعلومات:

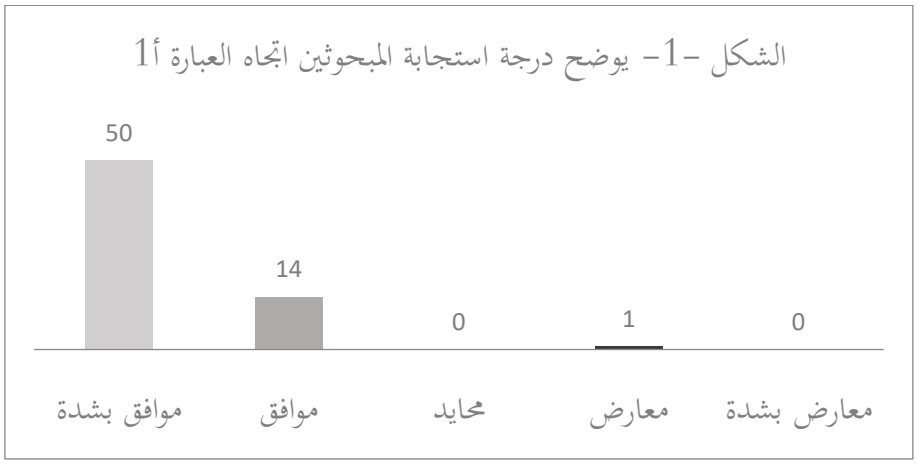

المصدر: من إعداد المؤلف

يعد تحقيق وصول المستفيدين إلى المعلومات وتلبية احتياجاتهم المعلوماتية من المهام الرئيسية لأخصائيي المعلومات، وهو الأمر الذي يعتبر شكلا من أشكال تحقيق الديمقراطية ، ونلاحظ من الشكل أعلاه أن **الأغلبية الساحقة للمبحوثين يؤكدون على هذا الأمر ويقرون بأن المكتبي مطالب بتحقيق وصول المستفيد إلى المعلومات** ، وبأن هذه المهمة جوهرية وأساسية وضمنية في المهنة المكتبية، وهذا يعني بالضرورة إيمان المبحوثين بكل ما تتطلب هذه المهمة فعله لتحقيقها، فضمان وصول المستفيدين للمعلومات لا يجب أن يكون مشروطا أو مقيدا، كما أنه يتطلب العمل المتواصل على تطوير الأداء والخدمات وإتاحة مختلف أشكال وأنواع وسائل البحث والاسترجاع، وهو مؤشر جيد لتحلي المبحوثين بأخلاقيات المعلومات.

أ2. يجب على أخصائي المعلومات الحرص على مجانية الخدمات المقدمة للمستفيدين:

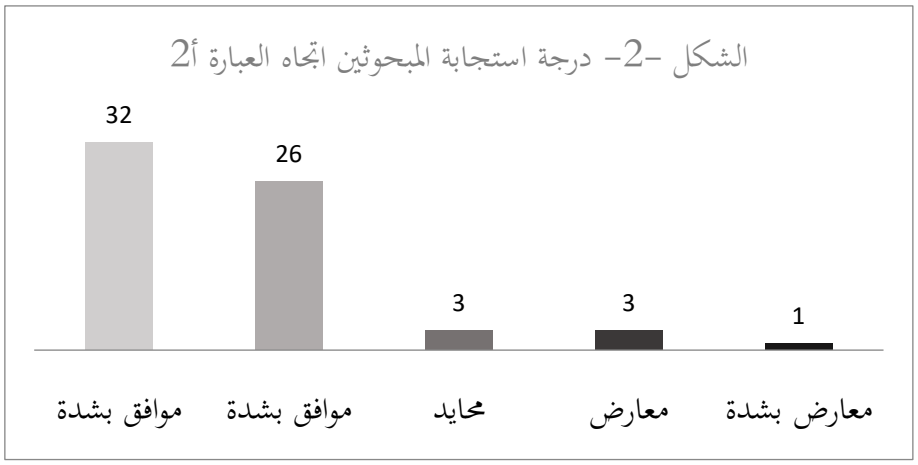

المصدر: من إعداد المؤلف

يؤكد دستور الأخلاقيات الصادر عن الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات أن من مهام أخصائي المعلومات ضمان مجانية الخدمات المقدمة من منطلق أن المكتبة مؤسسة غير ربحية، أما في حال وجوب فرض رسوم على العضوية أو اشتراك في خدمة معينة نتيجة السياسة العامة للإدارة الوصية فإن إعفاء فئات ذوي الاحتياجات الخاصة واجب في هذه الحالة. ويوضح الشكل أعلاه **تأييد المبحوثين لضرورة مجانية الخدمات** ذلك لأن المكتبات محل الدراسة هي مكتبات جامعات حكومية وبالتالي فإن مجانية الخدمات مضمونة للمستفيدين، غير أن **فئة محدودة من المبحوثين أبدوا حيادا ومعارضة لمبدأ المجانية** بحجة أن أخصائي المعلومات ليس له الصلاحية لتحديد مجانية أو عدم مجانية الخدمات، لأن الأمر يتعلق بالسياسات العامة للجامعات ولنظام التعليم بصفة عامة، وهنا يجدر بنا توضيح الأمر، فضمان مجانية الخدمات للمستفيدين، هو مبدأ أخلاقي حتى وإن كانت الجامعات على سبيل المثال غير حكومية، فدفع مستحقات التعليم في الجامعات الخاصة يتضمن بالضرورة الخدمات المقدمة من طرف المكتبات، وعليه يجب على المكتبي التصدي لأي رسوم إضافية تفرضها الجهات المالكة للجامعة على خدمات المكتبات، وحتى وإن تطلب الأمر أن تكون الخدمات بمقابل، يجب الحرص على أن تكون هذه الرسوم رمزية وملائمة للقدرة المادية للمستفيدين، مع ضرورة إعفاء فئات ذوي الاحتياجات الخاصة من هذه الرسوم.

وعليه يمكن القول أن الفئة المحدودة من المبحوثين التي عارضت ضرورة ضمان مجانية الخدمات لا تؤمن بأن هذا الأمر يجب أن يكون مبدأ أخلاقا لدى أخصائي المعلومات، حتى وإن فرض عليه من طرف الإدارة الوصية فعليه التصدي له ومحاولة ضبطه ووضع مصلحة المستفيدين قبل كل اعتبار.

أ3. يعد العمل وفق المعايير الدولية لمعالجة المجموعات عنصرا هاما لتحقيق الوصول إلى المعلومات:

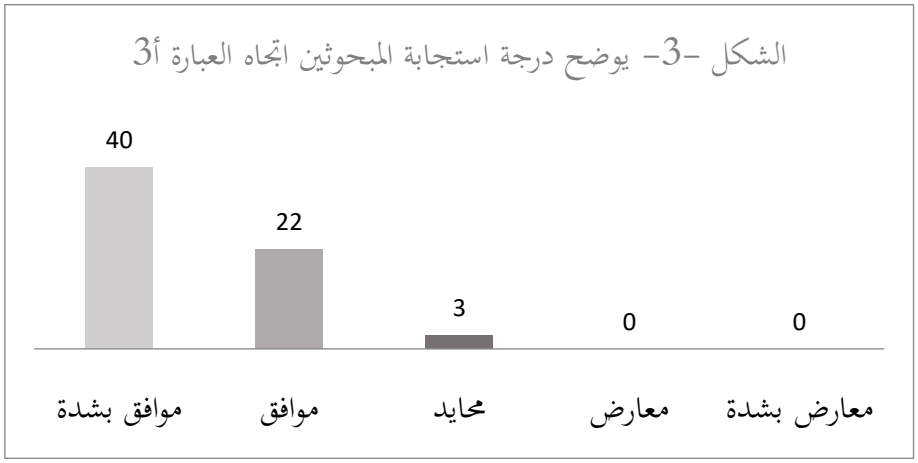

المصدر: من إعداد المؤلف

يؤكد تأييد المبحوثين لضرورة العمل وفق المعايير الدولية لمعالجة المجموعات لتحقيق الوصول إلى المعلومات على إيمانهم بجوهرية ضمان وصول المستفيدين للمعلومات كمهمة، فتحقيق هذا الوصول لا يمكن تجسيده بعيدا عن المعايير الدولية لمعالجة المعلومات ، ذلك لأن المعايير من شأنها توحيد المهام والإجراءات وتقنين أشكال أدوات البحث والاسترجاع بطريقة تمكن المستفيد من تحقيق الوصول في أي بيئة وباستخدام أي وسيلة متاحة، وعليه **يتأكد ارتفاع مؤشرات أخلاقيات المعلومات لدى المبحوثين.**

أ4. على أخصائي المعلومات منح المستفيدين الحرية والاستقلالية للبحث والاسترجاع:

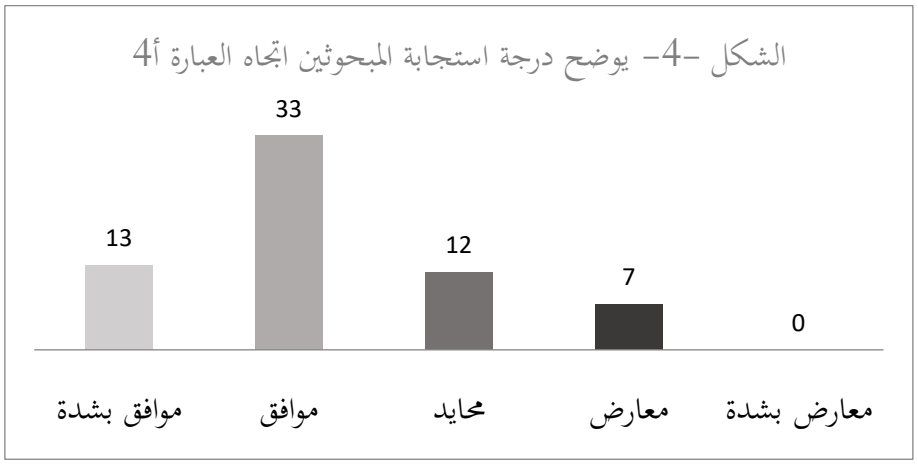

المصدر: من إعداد المؤلف

لم يعد المستفيدون يتقبلون تقيدهم بوساطة أخصائي المعلومات أثناء البحث عن مصادر المعلومات ، نتيجة تعقد احتياجاتهم وتطورها من جهة، وعدم قدرة الأخصائي على مواكبة هذا التطور وحل هذا التعقد في كثير من

الأحيان من جهة أخرى، وحتى لا يصبح أخصائي المعلومات ضد مبادئ المهنة ويتحول من وسيط للوصول إلى معوق يحول دونه، وجب عليه الإيمان بضرورة منح المستفيدين الاستقلالية والحرية في البحث والاسترجاع، من خلال فتح الرفوف لبعض أشكال المصادر، وعدم تقييد المستفيد بمدة زمنية محددة لاستخدام أدوات البحث، ومنح المستفيدين المعلومات الكافية عن طرق وتقنيات استخدام وسائل البحث، حتى لا يبقى المستفيد مقيّد بالوسائل التقليدية أو بوجود أخصائي المعلومات ليساعده، وإنما يجب ضمان حريته من خلال تكوينه على استخدام الوسائل الحديثة حتى يتحقق مبدأ الوصول، ويوضح الشكل أعلاه استجابة المبحوثين اتجاه مبدأ ضمان الحرية للمستفيدين، ورغم أن **الأغلبية تؤيد المبدأ إلا أن هناك فئة أخرى تعارضه،** بحجة السلوك غير السوي للمستفيدين وهو ما يتم توضحيه في العبارة اللاحقة.

أ5 يتحمل أخصائي المعلومات المسؤولية التامة اتجاه مكافحة السلوك غير السوي للمستفيدين:

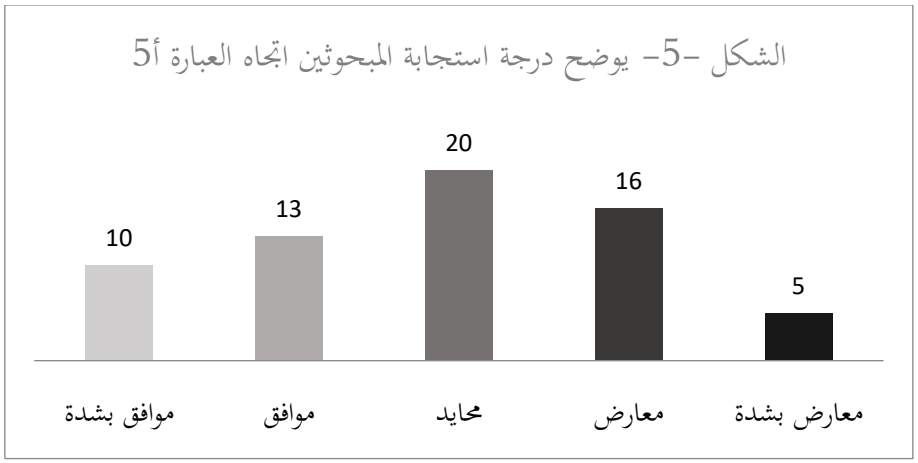

المصدر: من إعداد المؤلف

يعاني أخصائي المعلومات منذ الأزل من السلوك غير السوي للمستفيدين في المكتبات، من سرقات، تشويه، وتمزيق مصادر المعلومات، تخريب وتعطيب للحواسيب وملحقاتها، ففي الوقت الذي يعد ضمان وصول هؤلاء المستفيدين إلى المعلومات مبدأ أخلاقيا، نجد أخصائي المعلومات نفسه بين كماشتي تحقيق هذا المبدأ من جهة وضمان الحماية والأمن لمصادر المعلومات وأدوات البحث من جهة أخرى. ولذلك أصبح لزاما على أخصائي المعلومات مكافحة السلوك غير السوي للمستفيدين، حتى يتمكن من تحقيق مبدأ الوصول، فلا يجب عليه أن يدع مجالا لأي تصرف من شأنه أن يعيق وصول المستفيد إلى المعلومة ، حتى وإن كان هذا التصرف هو سلوك المستفيد في حد ذاته.

وبالنظر إلى الشكل أعلاه يتضح أن **أغلبية المبحوثين لا يؤمنون بهذا المبدأ** من خلال استجابتهم المحايدة والمعارضة للعبارة، فهم يرون أن أخصائي المعلومات لا يتحمل المسؤولية اتجاه مكافحة السلوك غير السوي، وهو الأمر الذي من شأنه أن **يؤكد عدم الاستيعاب الجيد لأخلاقيات المعلومات لديهم**، ففي الوقت الذي يؤكدون تأييدهم لمبدأ تحقيق الوصول إلى المعلومات لا يؤيدون مبدأ مكافحة السلوك غير السوي للمستفيدين باعتباره عائقا لتحقيق الوصول.

أ6. يحترم أخصائي المعلومات سرية البيانات الشخصية للمستفيدين من خلال عدم استخدامها خارج المعاملات المنصوص عليها:

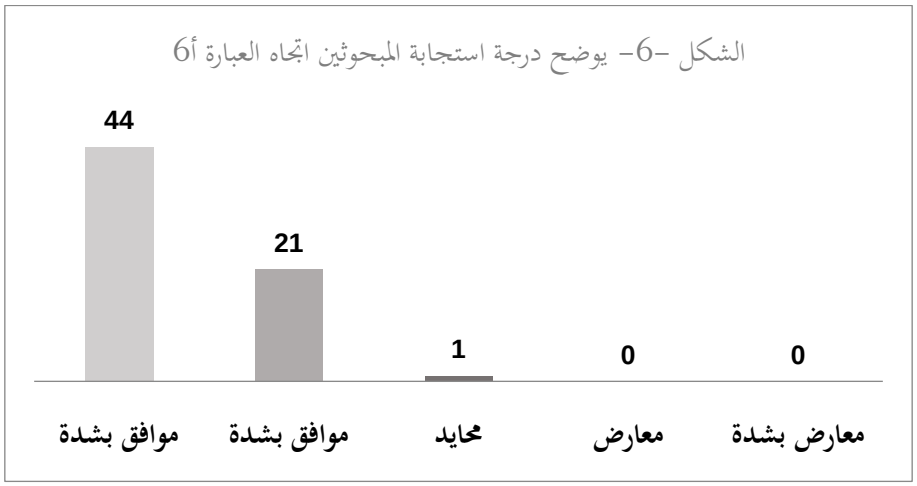

المصدر: من إعداد المؤلف

إن انتماء المستفيد إلى مكتبة معينة يحتم امتلاكها لبياناته الشخصية، فالمكتبات تحتاج إلى معرفة هذه البيانات لتنظيم خدماتها وضمان استفادة كل المسجلين لديها، ناهيك عن ضرورة معرفة احتياجاتهم التي يمكن أن يعبر عليها من خلال بيانات جد شخصية كالانتماءات العرقية، التوجهات السياسية، التخصصات العلمية والأنشطة المهنية، وغيرها من البيانات التي قد لا يحبذ المستفيدون تشاركها، وعليه وجب على أخصائي المعلومات ضمان سرية هذه البيانات وعدم استخدامها خارج المعاملات المنصوص عليها وفق القوانين السائدة، وقد **أبدت الأغلبية الساحقة للمبحوثين تأييدها لهذا المبدأ**، وهنا يمكن القول استنادا إلى هذه الاستجابة أن **المبحوثين يحترمون سرية بيانات المستفيدين ويؤمنون بأن استخدامها خارج المعاملات الشرعية تصرف غير أخلاقي.**

أ7. يمتلك أخصائي المعلومات واجب مهني اتجاه حماية حقوق الملكية الفكرية:

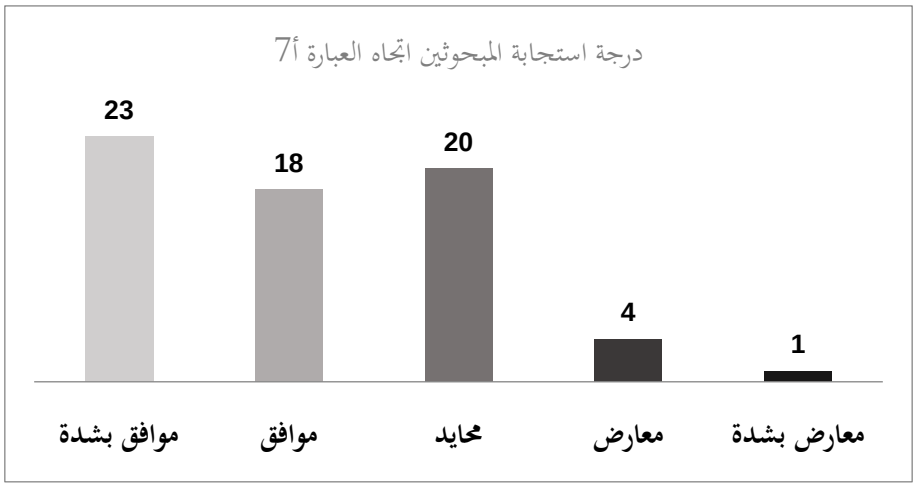

المصدر: من إعداد المؤلف

يعد احترام الملكية الفكرية ثاني مبدأ أخلاقي أساسي بعد ضمان الوصول، إذ يؤكد دستور الأخلاقيات للإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات أن أخصائي المعلومات شريك المؤلف والناشر في حماية الملكية الفكرية، وأن من مهامه التعريف والتوعية بضرورة احترام الملكية الفكرية من طرف المستفيدين، والعمل الدائم على حمايتها ومكافحة كل أشكال التعدي عليها. وبالنظر إلى الشكل أعلاه الذي يوضح استجابة المبحوثين اتجاه هذا المبدأ **نلحظ تفاوتا في الآراء بين مؤيد ومحايد**، وقد أمكننا تفسير الحياد اتجاه هذا المبدأ **بعدم اعتبار المبحوثين أن احترام الملكية واجب مهني، فهم يعتبرونها واجبا أخلاقيا وليس مهنيا، وهو ما يؤكد مرة أخرى عدم الاستيعاب الجيد لأخلاقيات المعلومات لدى المبحوثين.**

فاحترام الملكية الفكرية هو واجب أخلاقي لدى المستفيدين، أما بالنسبة للمكتبيين فهو واجب مهني، ذلك لأنهم قدوة المستفيدين من جهة وداعمو المؤلفين من جهة أخرى، فالمؤلف عندما يجد من يدعمه ويحمي حقوقه سيواصل في التأليف وإنتاج الأفكار فيجد أخصائي المعلومات ما يلبي احتياجات المستفيدين به، والعكس صحيح، لذلك على أخصائي المعلومات أن يُنصّب نفسه للدفاع عن حقوق المؤلفين الفكرية، لأنهم بمثابة المصنّعين لما تروجه المكتبات ، فلولا المؤلفون لما وجدت الكتب و لا المكتبات.

أ8. على المكتبي نشر سياسات وإجراءات الاختيار، التنظيم، الحفظ والإتاحة:

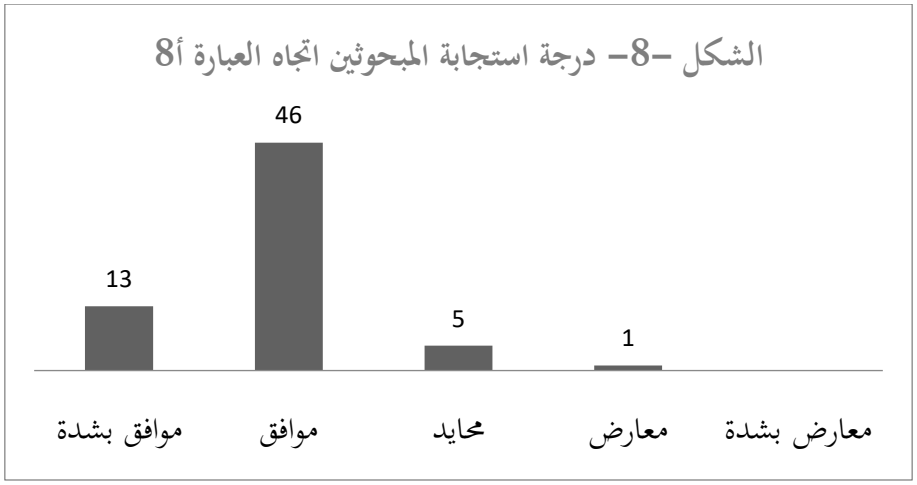

المصدر: من إعداد المؤلف

إن نشر سياسات وإجراءات الاختيار، التنظيم، الحفظ والإتاحة وجعلها واضحة لمجتمع المكتبات والمستفيدين من شأنه أن يعزز مهارات البحث والاسترجاع لدى المستفيدين من جهة، ويساعد باقي المهنيين في رسم سياساتهم وإجراءاتهم من جهة أخرى، فالإعلان عن هذه السياسات وجعلها متاحة مبدأ أخلاقي يسمح باكتساب ثقة وتقدير المستفيدين من جهة من خلال إثبات عدم التحيز في العمل اتجاه فئة على حساب فئة أخرى، كما يوطد العلاقات مع المكتبات الأخرى ويفتح فرص التعاون والتشابك، ويوضح الشكل أعلاه **موافقة المبحوثين لهذا المبدأ ، مما يؤكد وعيهم بأهميته ويرفع مؤشرات أخلاقيات المعلومات لديهم.**

أ9. يجب على أخصائي المعلومات المساهمة في حل معضلات المهنة من خلال البحث والنشر العلمي:

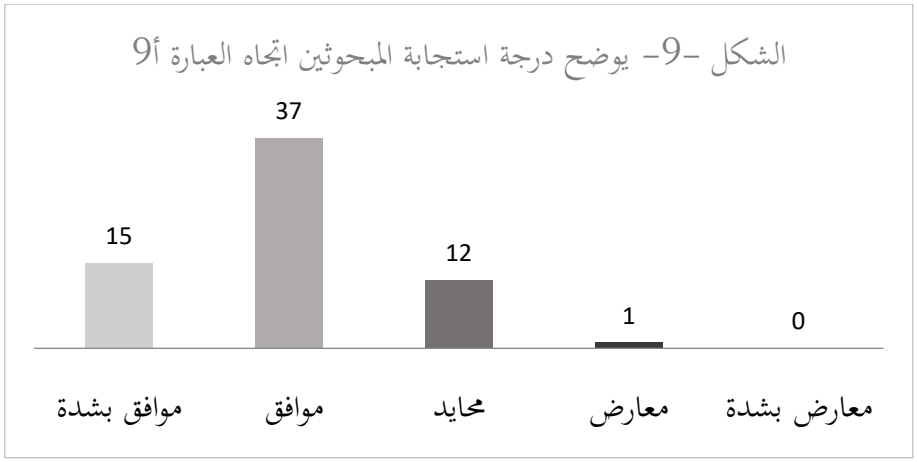

المصدر: من إعداد المؤلفين

تستحوذ على أخصائي المعلومات في الجزائر فكرة أن البحث والنشر العلمي يقتصر فقط على الباحثين والأكاديميين في المجال، بينما تحث أخلاقيات المعلومات على مساهمة المكتبي في حل معضلات المهنة من خلال النشر

والبحث العلميين، فأبسط ما يمكن قوله عن هذا المبدأ هو أن أهل مكة أدرى بشعابها، فالباحثون والأكاديميون لا يمكن أن يكونوا أكثر دراية بمعضلات المهنة أكثر من المهنيين أنفسهم، وعليه فإنهم أحق من يجب أن يحرر ويوثّق عن معضلات المهنة التي يمارسونها، وقد أبدى أغلبية المبحوثون موافقتهم على ضرورة مساهمتهم في حل معضلات المهنة من خلال البحث والنشر العلميين، ولكن تبقى هذه الموافقة رأيا لم يتم تجسيده بعد، فمن خلال المقابلات غير الرسمية التي تمت مع بعض المبحوثين أكد هؤلاء عدم نشرهم لأي بحوث أو مقالات علمية حول تجاربهم العلمية، ظنا منهم أن بحوثهم لن تلقى قبولا من اللجان العلمية للدوريات مثلا في حال أرادوا نشرها، وذلك يعود حسب رأينا لضعف قواعد ومهارات إعداد البحوث العلمية لديهم.

أ10.يتحمل أخصائي المعلومات المسؤولية الكاملة اتجاه الاستخدام غير السوي لمعلومات من طرف المستفيدين:

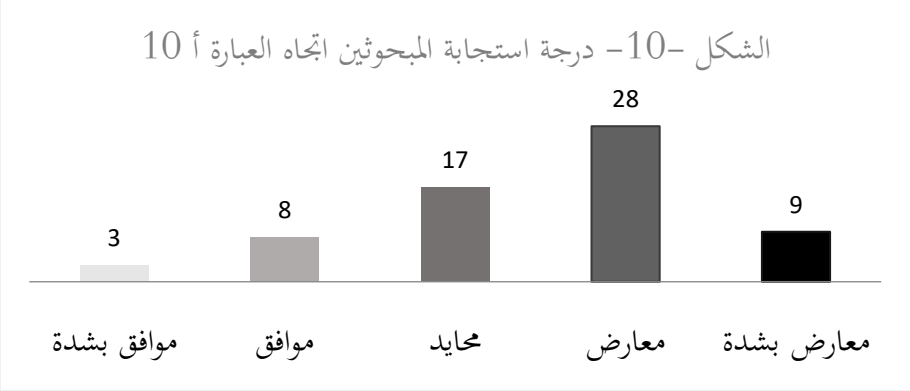

المصدر: من إعداد المؤلفين

إن ضرورة تحمل مسؤولية السلوك غير السوي للمستفيدين من طرف أخصائي المعلومات ، لا علاقة له بتحمل مسؤولية الاستخدام غير السوي للمعلومات من طرفهم، فأخصائي المعلومات مسؤول عن تحقيق وصول المستفيد إلى المعلومات، ومكافحة مختلف المعوقات التي من شأنها الحد من تحقيق هذا الوصول، أما استخدام هذه المعلومات، فالمستفيد وحده هو من يتحمل مسؤولية هذا الاستخدام، وأخصائي المعلومات لا علاقة له بذلك، بل عليه تحقيق مبدأ الوصول حتى وإن تأكد له أن المستفيد سيستخدم هذه المعلومات لأغراض غير شرعية، إذ يبقى الاستخدام مسؤولية المستفيد وحده، ولا يحق لأخصائي المعلومات الحد من وصول المستفيد إلى المعلومات من باب دفع الضرر. فأخصائي المعلومات مسؤول عن تحقيق الوصول إلى المعلومات وليس عن طرق استخدامها، وقد **أبدى معظم المبحوثين معارضتهم وحيادهم**

اتجاه الفكرة، مما يؤكد استيعابهم لحدود مهنتهم وممارساتهم وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا قويا لأخلاقيات المعلومات لديهم.

2-2نتائج الدراسة

من خلال التحليل السابق للبيانات، واستطلاع آراء المبحوثين اتجاه مبادئ أخلاقيات المعلومات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يؤمن المبحوثون بمبدأ تحقيق وصول المستفيدين إلى المعلومات كمبدأ أخلاقي
- يمتلك المبحوثون الوعي بالحدود الأخلاقية لمهنتهم
- تعارض فئة من المبحوثين مبدأ ضمان مجانية الخدمات
- يحترم أغلبية المبحوثين مبدأ ضمان الحرية والاستقلالية للمستفيدين
- ينفي أغلبية المبحوثين مسؤوليتهم اتجاه مكافحة السلوك غير السوي للمستفيدين
- يحترم أغلبية المبحوثين مبدأ ضمان سرية وخصوصية بيانات المستفيدين
- لا تؤمن فئة من المبحوثين بأن احترام الملكية الفكرية واجب مهني لأخصائي المعلومات
- يؤيد المبحوثون مبدأ الشفافية من خلال نشر إجراءات وسياسات العمل
- ينفي المبحوثون مسؤوليتهم اتجاه الاستخدام غير السوي للمعلومات وبذلك فهم يستوعبون جيدا حدود مهنتهم

واستنادا إلى هذه النتائج يمكن القول أن فرضية الدراسة والتي مفادها أن المبحوثين يتحلون بالمبادئ الأخلاقية المنصوص عليها في دستور الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات لأخلاقيات المعلومات قد **تحققت نسبيا**، ذلك لتأكد إيمان أغلبية المبحوثين بمبادئ أخلاقيات المعلومات، أما الفئات المعارضة أو المحايدة، فإن سبب معارضتها أو حيادها لم يكن بسبب رفضها للمبادئ الأخلاقية المنصوص عليها في دستور أخلاقيات المعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات بقدر ما كان عدم استيعاب لهذه المبادئ، وقد أكدت نتائج هذه الدراسة النتائج التي توصل إليها Fallis ، حول ضرورة تلقي المكتبيين مناهج تكوين حول أخلاقيات المعلومات، فلو أن المبحوثين قد تلقوا في تكوينهم المعلومات اللازمة عن هذه المبادئ لما كان لديهم لبس في استيعابها.

خاتمة

يسعى أخصائيو المعلومات كغيرهم من المهنيين إلى أداء وظائفهم بطريقة سوية وأخلاقية، فهم يواجهون العديد من القضايا الأخلاقية المتعلقة بمعالجة، حفظ وإتاحة المعلومات، خاصة فيما يتعلق بحظر بعض الاستخدامات،

كتحديد النسخ الممنوعة من الإعارة، حظر بعض المواقع، تقييد عملية الاستنساخ، وغيرها، وكل هذه النماذج تحتاج إلى اتخاذ قرارات مبنية على أحكام أخلاقية.

فإتاحة المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، للمستفيد المناسب، لم تكن أكثر تعقيدا مما هي عليه الآن، نتيجة الاستخدامات الواسعة لتكنولوجيا المعلومات في جمع، معالجة وإتاحة المعلومات، ناهيك عن تعقد احتياجات المستفيدين، وعدم المساواة في الوصول إلى المعلومات نتيجة الفجوة المعلوماتية. فبعد أن أصبحت المعلومات سلعة تباع وتشترى، وجد أخصائيو المعلومات أنفسهم في مفترق طرق بين المستفيدين الذين يطالبون بحقهم في الوصول إلى المعلومات وبين مُلّاك المعلومات من ناشرين وموزعين الذين يُؤثِرون القيمة الاقتصادية للمعلومة على قيمتها العلمية أو الاجتماعية، وبين أصحاب الحق في الملكية الفكرية من المؤلفين الذي يدعون إلى فرض القيود على الإتاحة كإجراءات لدرع التعدي على حقوقهم، فنتج عن كل هذه المفارقات قضايا أخلاقية معقدة على أخصائي المعلومات إيجاد الحلول المناسبة لها بطريقة ترضي جميع الأطراف، وقد وجد الكثير منهم ضالتهم في دساتير ومواثيق أخلاقيات المعلومات التي تضبط إجراءات التعامل وسبل التصرف مع هذه القضايا.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- خلود العزاوي. (2015). القواعد الأخلاقية المعاصرة في مجال المعلومات والمكتبات ومدى توفرها في المكتبات الجامعية العراقية: مدينة بغداد أنموذجا. *المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات ، 50* (4)، الصفحات 225-289.
- ربحي عليان. (2002). *إدارة وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم* (الإصدار ط.1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ربحي عليان، و أحمد المومني. (2006). *المكتبات والمعلومات والبحث العلمي* (الإصدار ط.1). عمان: جدارا للكتاب العالمي.
- ربحي مصطفى عليان، و عثمان محمد غنيم. (2010). *أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العلمي* (الإصدار ط.4). دار صفاء للنشر والتوزيع.
- قدور زنفور. (2016). الأخلاق بين الحتمية و الحرية "باسكال نموذجا". *مذكرة ماجستير في الفلسفة* . كلية العلوم الإجتماعية : جامعة وهران 2.
- كريمة بن علال، و هجيرة بودر. (2010). الأرشيف المفتوح في مواجهة حقوق المؤلف. *RIST ، 18* (2)، الصفحات 68-86.
- محمد حمودو. (2004). حق الوصول إلى المعلومات بين التشريعات الدولية والوطنية. *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية* ، الصفحات 293-303.
- موريس أنجرس. (2006). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية*. (بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، و سعيد سبعون، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.
- نوال شناز لوراري. (2010). حق المؤلف كعائق أمام الوصول إلى المعلومات وتداولها. *RIST ، 18* (1)، الصفحات 80-99.

- هدى اللصاصمة، و ربحي عليان. (2021). واقع المسؤولية المجتمعية للمكتبات العامة في الأردن والتحديات التي تواجهها من وجهة نظر العاملين فيها. *المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات ، 56* (3)، الصفحات 14-52.
- يونس الشوابكة. (2021). دور المبادرات المجتمعية في تحقيق الريادة لمكتبات الجامعات الأردنية الخاصة في اقليم الوسط من وجهة نظر العاملين فيها. *المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات ، 56* (2)، الصفحات 92-128.

المراجع الأجنبية:

- Fallis, D. (2007). Information Ethics for 21st century library professionals. *Library Hi Tech* , pp. 23-36.
- Ferguson, S., Thornley, C., & Gibb, F. (2016). Beyond codes of ethics: how library and information professionals navigate ethical dilemmas in a complex and dynamic information environment. *International Journal of Information Management , 36*, pp. 543-556.
- Hoq, k. M. (2012). Information ethics and its implications for library and information professionals: a contemprory analysis. *philosophy ans prograss* , pp. 38-48.
- IFLA. (2012). *IFLA code of ethics for librarians and other information workers.* Retrieved june 16, 2022, from International Federation of Library associations and Institutions: https://www.ifla.org/wp-content/uploads/2019/05/assets/faife/publications/IFLA%20Code%20of%20Ethics%20-%20Long_0.pdf
- Mckinnon, D., & Turp, C. (2022). Are library vendors doing enough to protect users? A content analysis of major ILS privacy policies. *The Journal of Academic Librarianship , 48*.